حاتم علي مدرّساً للتاريخ

احمد عمر

«موت مدرس التاريخ العجوز» عنوان قصة حاتم علي من مجموعته التي حملت عنوان القصة، فهي درّة القصة في «الأسبوع الأدبي» في صفحة أدب الشباب، وأذكر أنّ الأديب شوقي بغدادي احتفى بها وأكرم وفادها. وسنجد أثر هذه القصة في عزائم حاتم اللاحقة، فكأنه استجاب للراوي، والراوي في القصة صحافي عجوز، أخذ للعلاج، وفي المشفى وقع على قضيةٍ كبيرةٍ هي قضيةُ حياته، فقد وجد مدرّس تاريخ احتالت عليه الحكومة، واستدرجته، فدعته إلى الاحتفال به وتكريمه، لكنها غدرت به وسرقت ذاكرته. يخاطب الصحافي أبو نبيل ابنه بخطابٍ غلب عليه التأنق في اختيار الكلمات والتعابير الأدبية التي تعيق نمو القصة، أو أنها لا تعين على تدفقها، يقول الراوي إنه وجد مدرّسًا للتاريخ بأقسامه: قديم وأوسط وحديث، ويصفه بأنه رجلٌ لا يعرف شيئًا سوى التاريخ، ويعاني من آلام مبرّحة ومجهولة، وأنّ الصحافة رأت أن تجعل مرضه الذي لا يسمّيه الراوي اكتشافًا طبيًا وعلميًا للبشرية. ويستعين الراوي بعباراتٍ شائعةٍ مثل وصفه شفتي المدرس المريض بأنهما مثل جناحي عصفور برد ان، وبعض العبارات الشعرية، مثل الإكثار من ذكر سكون الليل والمطر للإيحاء، بمواكبة الطبيعة للحدث الكبير، ويرتكب حادثًا سرديًا في القصة، ليس هذا محل الإشارة إليه، ثم إنّ الصحافي يستفيق ليجد أنّ مدير المشفى قد أقيل من عمله، وأنّ البُحّاثين قد شُردوا واختفوا، ثم يقرأ في عناوين الصحف شكرًا يُسديه المدرّس المريض للأطباء على إنقاذ حياته، بينما حاله تزداد سوءًا، ثم يختفي مدرّس التاريخ في ظروف غامضة.

يخرج الصحافي إلى قرية المدرّس، ويلتقي بأهله وطلابه، ويحاول إبلاغ الوصية للناس، لكنّ شجاعته تخذله، فالقضية كبيرة، ثم وقت سرّه لابنه في الرسالة، حتى لا يعيش مخدوعًا، ويوصيه أن يثأر لنفسه ويمكنه أن يحاول. تتصف فكرة القصة بالقوة والصلابة، وهناك قصصٌ مشابهةٌ لها في الكتابة وفي السينما، يبني الكاتب قصته بأسلوب الرسائل الشهير، وفيها غموضٌ يحثُّ على التشويق والتحفيز، مردّه أمران، مخاتلة الرقيب وغموض المجاز الأدبي اللازم. وكان الكاتب عند كتابتها في أوائل العشرينيات من عمره، وكان يمكن لقصته أن تكون أجود وأفضل، ثم وجد نفسه إلى التمثيل أقرب من فن القصّ ثم في الإخراج والإنتاج، واستقرّ فيهما، وقد أخلص لرسالة مدرس التاريخ، فانبَرَى على التاريخ، فكانت بدايته في السيرة الشعبية مع مسلسل الزير سالم. ثم أخرج رائعته مسلسل صلاح الدين الأيوبي، ثم «صقر قريش»، ثم «ربيع قرطبة».

لدى العرب كل التاريخ، حتى أن مياه دجلة أزرقت من مؤلفاتهم في العلم والأدب، واسودّت منها سماء الأندلس حرقًا للنفائس العلمية، بل إنّ العرب متّهمون بأنهم مرضى بالتاريخ. وما لبث ابن الرومية يعدما استتب له الأمر في دمشق، بعد أن استعبد شعبها ومنع عنهم النار والنور، وعرف أنّ المتفرجين هم إنما عائلات في المنازل، ولن تثور أسرةٌ تأكل أو تضطجع على الأرائك، ولا خوف من التاريخ على الأسرى والأسر، وأنّ صلاح الدين الأيوبي قد يختزل، في النهاية، إلى ممثل يؤدّي دور مجرم في مسلسل آخر، وأنّ خالد بن الوليد هو باسم ياخور وكليهما من المقرّبين، وإن لم يكونا فلن يعلنا ضده معارك مثل حطين واليرموك. بل إنّ ابن الروميّة جاهر بالمفاضلة بين الشام ومكة والمدينة في خطاب شهير سنة 2014، وزعم أنه لولا الشام لما كان بنو أمية، ونسي ابن الرومية أنّ فردا واحدا وحيدا من بني أمية فرّ إلى إسبانيا فبنى «زمان الوصل» من غير وساطةٍ من سليم دعبول، او معونة من جورج قرداحي الذي كان يعطي المتسابق أربعة أجوبة.

من قصته الأولى، أدرك أبو عمرو أنه لا يمكن الوثوب إلى المستقبل، من غير أن يسند ظهره إلى التاريخ. وأنّ الأقدمين كانوا يحنّطون فراعنتهم في صخر الموماء، وأنّ فراعنتنا حنّطوا شعوبهم في قفص الحاضر.

مسؤولية الرئيس بعيداً عن حديقة الحيوان

عبد الحكيم حيدر

أن تحكم، من دون الحاجة إلى الكذب أو المنظرة أو كاميرا مربوطة بكرسي الباسكلاته أمام الكلية الحربية، فأنت لست في حاجة للسيسية للقرود بالفول السوداني أو الموز، فقط أنت في حاجةٍ للعدل وتبادل السلطة ومشاركة الجميع في الثروة لكل المواطنين، وفقا لإمكاناتهم وملكاتهم الحقيقية، ولست في حاجةٍ للبدل المعطّرة التي تصفق في شرم الشيخ، ولست في حاجة إلى النياشين في المناسبات الوطنية، ولست في حاجة إلى أن تبيع نفسك كما تقول من أجل عيون شعبك، ولست في حاجة إلى الدموع أمام عيون الكاميرا، أو تاكل فولا مدمسا وطعمية وجرجير مع المساكين تحت الكباري المحروسة من الفجر بفوهات البنادق والمخبرين. أن تحكم فأنت لست في حاجة إلى «حساسين وأعشابه الطبية»، أو فاتن حمامة أو رجاء الجدّاوي أو أحمد موسي وبقراته، ولست في حاجةٍ إلى زجاجٍ سميكٍ مضادّ للرصاص يقصلك عن عيون شعبك «نور عينيك»، ولست في حاجةٍ إلى باسكلاته بمشاركة ليلى علوي أو يسرا من الفجر، ولست في حاجةٍ إلى مخبرين يرتدون جلابيب مقاولين أو بياعي موز أو بليلة أو فول أو نبق أو دوم أو قصب. أن تحكم فلا بد أن تنسى موضوع الألف عربة خضار للشباب التي يتم ركنها وربطها بسلاسل، بعد أن لا يبيع الشاب خضاره، ويعود إلى المقهى، لأن تجارك الكبار يبتلعون السوق من الغيطان أصلا.

أن تحكم فأنت في حاجةٍ لتجهيز ألف مصنع من المصانع، المتوقفة من سنوات بسبب الضرائب المتراكمة والديون، وإحلال مصانع الطبيعة التي مكانها، أن تحكم، باعتبارك رجل سلام لا حرب، فأنت لست في حاجة للاسلحة المشتراة بالمليارات من دون حرب، بل أنت في حاجةٍ فقط لأسلحة خفيفة رشيقة، تخص المخبرين لمنع التظاهرات، وفي حاجةٍ للمسك لزبيبة الصلاة، ونحن في سنة تضطر بلزمها الصلاح والصلاة والتقوى، وحكم بصوتك تساعد المواطنين على الصبر بعد غرامة دفع الكمامة (50 جنيها)، ولست بحاجةٍ أصلا للمستشفيات أو توفير العلاج لأن الموت أصلا بيد الله، بل في حاجة لخمسين سجنا جديدا للسنة الجديدة لزيادة الفنادق السبع نجوم في منطقة الشرق الأوسط «كما قال جماعة حقوق إنسانك». أن تحكم فأنت لست في حاجةٍ إلى أن تأخذ المساكين في حضنك إن اقترنوا من سيارتك التكاري، بل هم في حاجةٍ لتخفيف ثمن تذكرة المترو أو الأتوبيس عن كاهلهم، بعدما صاروا سجناء غرفهم بسبب زيادة أسعار المواصلات عليهم وعلى أولادهم. أن تحكم فأنت لست في حاجةٍ لأن تاكل الفول المدمس مع المساكين في «العصافرة» أو حتى «بولاق أبو العلا»، بل أنت في حاجةٍ إلى حمستك من مياه النيل غير منقوصة، بعدما حصل «أبي أحمد على نوبل للسلام» وانتهت لعبة «كيلو بامية» «بالقسّاية». وإن أردت أن تسأل عن حقيقة «لعبة القسّاية» فارسل وائل الأبراشي، شفاه الله، بطاقم إعداده إلى مركز سمالوط وقراه، كي تعرف حقيقة اللعبة من أصولها.

أن تحكم فأنت في حاجة للعلم «لا إلى طبطبات وسيم السيسي على الحكم من ورق البردي القديم»، وطلبة المدارس يرمون كتب الحكومة من أول يوم، ويكتفون بحفظ الدروس الخصوصية». أن تحكم فأنت لست في حاجةٍ إلى فساتين مكشوفة في مهرجانات السينما، سواء ببطانة أم بغير بطانة، ولست في حاجة إلى موتوسيكل سما المصري أمام لجان الانتخابات، ولا إلى عودة مرتضى منصور إلى ميداليات نادي الزمالك ونياشينه، ولا إلى أبقار أحمد موسي، ولا إلى برانس على جمعة الخضراء والبرتقالي والبنفسجي، ولا إلى برتقال وقلنسوات الشيخ خالد الجندي، ولا إلى بقايا أهل السلف، وحبات بركاتهم وبخورهم وزوجاتهم أمام اللجان بالمسك والأطفال، ولا حتى إلى «إيزيس وسيم السيسي أو سيد القمني»، ولا حتى لادعية أخناتون للشمس، ولا إلى أغاني عبد الحليم أو شادية، في الغرب، مثل كل هذه الأشياء سابقة الذكر كلها، تودع فقط في الأرشيف للذكرى الجميلة، لا لحكم البلاد والسيطرة على الشعوب من خلال حديقة الحيوان بالفول السوداني وحبّات الموز والكاميرا.

اللبنانيون فقراء جُدُد بوجه الأقدم فقراً

دلال البزري

اللبنانيون الآن فقراء جدُد. هكذا بين ليلة وضحاها. انهيار اقتصادهم، ومعه انهيار شبكات الأمان المعوّضة عن الهشاشة الأصلية لهذا الاقتصاد. وحشٌ سياسي انقضّ عليهم، وأغرقهم في ذعر وجودي يتفوق على الوسواس. تخطر ببالهم كل الشرور، كل الشياطين. فقراء جدد، يفقدون توازنهم النفسي، وأحيانا بصيرتهم. هم ليسوا حالة اقتصادية كلاسيكية، كصراع الطبقات مثلاً. هم ليسوا طبقة بروليتارية تصارع ارباب العمل على حقوقها، رواتبها، تأميناتها، صرفها. هم ليسوا مستغَلين كما كان عمال المصانع. ولا نظرية «فائض القيمة» العبقرية، الماركسية تنطبق عليهم. ثم إنه لو افترضنا ذلك، فاين «الدولة» بقوانينها ومؤسساتها. تفاوضهم، تقف بينهم وبين أرباب العمل، تصدر تشريعات، تسهر على تطبيقها .. إلخ. ولا هم منظمين بقيادة حزب، أو احزاب، دفاعاً عن مصالحهم الاقتصادية. ليس بينهم «عصبية طبقية» تصنع تلاحمهم وتحالفاتهم وترسم تكتيكاتهم، تجمع طبقات أخرى ذات مصلحة وتنظم فعالياتهم ونضالاتهم: تظاهر، إضراب، اعتصام .. ولا حتى وعد بان حقوقاً قليلة سوف تنتزع، او ان الحياة ستكون أيسر. هذه الوجهة الماركسية للانعتاق من النظام الاقتصادي الاستغلالي .. ليست واردة. فهم أولاً، خرجوا لتوهم من طبقة، تتراوح بين المبسورة والمتوسطة وأدنى منها. ذكريات البحبوحة، النسبية، ما زالت عالقة في مذاقهم وذوقهم. لم يتمرّسوا بعد على اشكال التعامل مع الفقر، فهم الآن، في قلب عملية الإفقار. لا يعرفون قعرها. ولا تنفع تحليلات الاقتصاديين لإرشادهم، أو افهامهم كيفية الإفلات من مخالب الفقر. كيف لهم ذلك، وقد انقضت على جيوبهم أشكالٌ مبتكرة من سرقة أموالهم، وأشكال اقل ابتكاراً من البطالة. هم ليسوا معرّضين للاستغلال، إنما لسرقة موصوفة، معقدة، يشترك فيها أركان «الدولة» أنفسهم بالتواطؤ الصريح مع المصارف .. وبقية الحكاية التي باتت معروفة. ولكنها مستعصية عليهم. ثم إنهم لم يستقروا حتى الآن على فقر بعينه. ما زال الوقت يأتي لهم بمزيد منه. أي ان عملية الإفقار مستمرّة، ولم ترتسم حتى الآن هاويتها. أي ان الأقل فقراً من بينهم قد يجد نفسه بعد أيام، أو أشهر، ملتحقاً بالجائعين، الباحثين عن كيفية سدّ رمق، أو عن بقية روح. فإذا كانوا في عزّ هذه المحنة غير مسلحين بـ«النظرية» الاقتصادية التي يأتي لهم بمزيد منه. أي ان عملية الإفقار مستمرّة، ولم ترتسم حتى الآن هاويتها. أي ان الأقل فقراً من بينهم قد يجد نفسه بعد أيام، أو أشهر، ملتحقاً بالجائعين، الباحثين عن كيفية سدّ رمق، أو عن بقية روح. فإذا كانوا في عزّ هذه المحنة غير مسلحين بـ«النظرية» الاقتصادية التي تجمعهم وترسم استراتيجية خروجهم من ذاك الهلع الوجودي ... كيف لهم أن يعبروا عن هذه المحنة؟ أن يتخيّلوا بهذا التعبير أنهم سوف يخرجون منها سالمين غير هالكين؟ ماذا يبقى في جعبة أنعسهم ليُخرجوا غضبهم، ليرفعوا صوتهم عالياً ضد الجوع العاري؟ الجوع الذي يهدّد حياتهم نفسها؟

تبقى «الهوية». وهي بدورها تلاعبهم، تتنقل بهم. تارّة تكون طائفية، عادية، كالتي ألِفها اللبناني منذ نشأة لبنان. وتارّةً أخرى تكون «وطنية»: لبنانية ضد .. أي كائن غير لبناني على وجه البسيطة اللبنانية. وأحياناً يتقاطع بين الاثنتين، الوطنية واللبنانية الأولى، الطائفية، معروفة، تعمل بتقاليدها العريقة. وتدّعي دائماً بان سبب بلية الفقر الجديد هو طائفة أخرى، مذهب آخر، تتامر من أجل الاستحواذ على «الثروة» .. وهكذا. أما الثانية، الوطنية، فوجدت ضالّتها بالأفقر منها، بالأكثر شقاء منها، أي غير اللبنانيين على الأراضي اللبنانية. وأبرز هؤلاء هم اللاجئون السوريون، الموزّعون على مخيمات بلاستيكية، بفقر أكثر سحقاً، بفقر يتجاوز الخيال. وحينما تكون جبهة العدو الطائفي منطفئة، غير شغالة، لسبب من الأسباب .. تخرج الهوية «الوطنية» لتشير إلى أن الضحية المختارة، المسؤولة عن هذا الفقر، هم السوريون الموجودون على أرضها.

طبعاً، لا يمكن إغفال أن كبوش المحرقة السوريين خضعوا لتحريض صاف من رئيس الجمهورية وصهره المأجزّة. عند كل مناسبة كبرى أو صغرى، يكون لهذين الشخصين كلام مسموم عن اللاجئين السوريين، عن كونهم عطلوا الإصلاح، وأفرغوا خزينة الدولة، واستنزفوا البنى التحتية .. إلى ما هنالك مما بات أشبه بالقبل والقال. وكلماتهم هذه وجدت آذاناً صاغية، في بيئتهم القريبة وفي بيئات طائفية منافسة، هي من حيث المبدأ الطائفي على صراع معهما. الفقراء إلى الجُدد العاجزون عن مواكبة ما يحصل لهم، أو حتى فهمه، هم الأكثر استجابة لهذا التحريض، فموضوعه يتناول أحد اثنين، في المخيم السوري القريب. وهو ليس صعب المنال، طالما أن لا شيء يحمي هؤلاء البائسين من الغضب الغريزي لأولئك الفقراء. فقراء جدد ضد الأقدم فقراً. في القرية الشمالية المارونية، بشرّي، ومنذ أقل من شهر، تعرّضوا للهجوم وللطرد، فهاموا على وجوههم، وتناثروا، ولم يتابع أحدٌ مصيرهم. ولكن الأشرس كانوا من أبناء طائفتهم. في المنية العكارية، الخزّان اللبناني السنّي، ومن قبل أفراد عائلة عريقة بسنّيتها، كان هجوم هؤلاء على المخيم بالحرق والرصاص، ما دمّر المخيم، وحوّل أهله إلى متشرّدين عراة ثانية، فوق تشرّدهم الأول. الخلاف الذي أشعل فتيل الهجوم على المخيم كان في أموالٍ لم يقبضها عمالٌ من لاجئي المخيم يعملون لحساب أفراد هذه العائلة. طالبوا بحقوقهم، وهذه شجاعة اليأس، فكان خلافٌ ثم هجوم حارق.. والنتيجة، فوق ضيق العيش السوري قديم، ثمّة ضيق لبناني يدركه، ويحوّله إلى جهنم حمراء.

> التراث اللبناني يحفل بـ«غرباء» يتقلّبون، تبعاً لهذه أو تلك من الأهواء. والأهواء، ولا مرّة كانت بريئة

مزايدات النظام السوري على الجريمة بحقّ مخيم المنية، دعوى التماسيح المنهمرة على ابنائه .. ابرزت ما يشبه الصمت اللبناني الرسمي حولها. وخصوصاً صمت الذين كانوا يعتبرون أنفسهم بالأمس أنصار الشعب السوري وأعداء قادة نظامه. كل الكلام القليل الذي صدر هنا وهناك كان مثل غمغمةٍ عابرة. لا اهتزّت أركان أصحابها، ولا أركان خصومهم. والصمت هذا طائفي بامتياز. فالعائلة المهاجمة سنّية، والزعماء الذي أيدوا، في يوم من الأيام، الثورة السورية سنّة في غالبيتهم. كيف يتصرّفون في هذه الحالة؟ هم الحريصون على كراسيهم، المستقتلون من أجلها؟ يصمتون، حفاظاً على «القاعدة» الشعبية السنّية التي ستقترع لهم بعد سنتين، الموعد الرسمي للانتخابات النيابية اللبنانية، أو هكذا يتصوّرون.

وهذه الوضعية تستحضر أخرى، حصلت منذ أربعة عشر عاماً. ولكن باسباب «مخفّفة». يومها، لم تكن هناك ثورة سورية، ولا تعاطف سنّي معها، ولا استنكار لانقضاض حزب الله عليها: ففي أوائل سنة 2006، حصلت تظاهرات همجية نظمتها مجموعات سلفية سنّية، احتجاجاً على نشر رسومات كاريكاتورية للنبي محمد، بريشة فنان دانماركي. كانت حفلة هياج من النوع التي تصنعها المشاعر الدينية المتلهبة. وهجوم على حي الأشرفية المسيحي. ورمي حجارة على بيوت أصحابه، ونهب بعضها، وحرق إحدى كنائسه. رئيس الوزراء وقتها، فؤاد السنيورة، وفي ليلة التظاهرة، أعلن أن الذي وقف خلف هذه التظاهرة عمال سوريون وفلسطينيون، يأتمرون بأوامر النظام السوري. ولكن بعد حين، خرجت الأعداد الحقيقية: المتورّطون في العملية هم 137 شخصاً: 111 منهم لبنانيون، فضلاً عن 16 سورياً و10 فلسطينيين. كيف نفسّر إسراع السنيورة في رمي اتهامه الباطل هذا؟ كما نفسّر الآن سكوته، وسكوت نظرائه عن الهجوم على مخيم الضنية في المنية، بانه لا يريد إيذاء مشاعر السنّة الذين يشكلون قاعدته الانتخابية. أما الأحزاب المسيحية وقتها فلم تكذّب السنيورة. إذ كان بلائمها تماماً أن يكون ثمّة «أغراب»، غير لبنانيين متّهمين بالهجوم على أحيائها.

والتراث اللبناني يحفل بـ«غرباء» يتقلّبون، تبعاً لهذه أو تلك من الأهواء. وهذه الأخيرة، أي الأهواء، ولا مرّة كانت بريئة. فما بالك اليوم؟

(كاتبة لبنانية)

استهداف مطار عدن... من سيرة القتلة

بشرى المقطري

في منطق القتلة، لا مكان للمحظورات التي يقنّنها الحس الأخلاقي والإنساني. وفي منطقها الدموي، يصبح كل شيء مباحاً، بما في ذلك تحويل الإنسان إلى هدف مجاني للقتل. وفي اليمن، تتفتق عبقرية القتل في ممارسات أطراف الصراع المحلية والإقليمية وسلوكها اليومي تجاه اليمنيين، بما في ذلك تكييفها للجرائم، من خلال تعطيل مسارات التحقيق في جرائمها، والتشويش على نتائجها بهدف إفلاتها من العقاب، إذ لم تكن حادثة الهجوم الإجرامي على مطار عدن الدولي في نهاية الشهر الماضي (ديسمبر/ كانون الأول)، التي أسفرت عن مقتل أكثر من ثلاثين مدنياً، وإصابة العشرات، سوى صورة مكثفة للانحدار الأخلاقي الذي وصلت إليه أطراف الصراع في اليمن، فإضافة إلى انتهاكها القوانين الدولية التي تجرّم استهداف المنشآت المدنية، فإن تصدير معلومات متناقضة ومضللة حيال الجريمة، وعدم كشف الحقيقة تستهدف في المقام الأول التغطية على الفاعلين المباشرين واستثمار الجريمة لأغراض سياسية. ومع تبادل أطراف الصراع المحلية والإقليمية الاتهامات، كالعادة، حيال جريمة استهداف مطار عدن، فالأكيد هنا أن الحكومة لم تكن هي المستهدف، إذ لم يُصب أي وزير، وكان يمكن تفجير الطائرة قبل هبوطها في المطار، لو كانت هدفاً، الأمر الذي يجعل المدنيين العزّل وحدهم الهدف المباشر للهجوم الإجرامي. والشيء الآخر أن تعاطي أطراف الصراع مع جريمة استهداف المطار يشير إلى توزّطها، وإن بمستويات متعدّدة، سواء بتنفيذ العملية، أو عدم تأمين المطار، وكذلك توظيف العملية سياسياً للنيل من خصومها، بما في ذلك تحاليها على مطالب تشكيل لجنة تحقيق دولية.

تتقاطع أهداف الخصوم والحلفاء في الجريمة، وهو ما يضعها جميعاً في موقع الشبهات، ولكونها القوة العسكرية الرئيسة في معسكر خصوم السلطة الشرعية، فإن جماعة الحوثي تعد طرفاً متهماً باستهداف مطار عدن الدولي، إذ أفيد بأن قصف المطار تم بثلاثة صواريخ بالستية، ما يشبه نمط استهداف معسكرات السلطة الشرعية في مدينة مأرب الذي نفذته جماعة الحوثي في سنوات الحرب، وحدّدت منطقة الحوبان، شرق مدينة تعز، الخاضعة لسلطة الجماعة منطقةً يرجّح انطلاق الصواريخ البالستية منها، وكذلك لأن جماعة الحوثي أكثر الأطراف المستفيدة من الهجوم، سواء بالريك تحالف اتفاق الرياض والحكومة المنبثقة عنه، وكذلك تجريف أمل المواطنين بقدرة الحكومة على حمايتهم، بما في ذلك عجزها عن تطبيع الأوضاع الأمنية والسياسية في مدينة عدن. بالإضافة إلى تكريس نفسها قوى عسكرية وقتالية، بما في ذلك امتلاكها أسلحة متطوّرة تصل إلى أهداف بعيدة، مقابل ضعف خصومها. وفيما نفت الجماعة تورّطها باستهداف المطار، بما في ذلك تحميل دول التحالف والقوى المحلية الموالية لها، فإنه في حال تنفيذها الهجوم، ستكون نتائجه بعيد الأمد على الجماعة خطيرة، وأهم من تحقيق مكسب آني ضد خصومها، إذ سيؤكد أن جماعة الحوثي خطر حقيقي، ليس فقط على الملاحة الدولية في البحر الأحمر، وإنما على اليمنيين سواء في الوقت الحالي أو في المستقبل، بما في ذلك فرص تحقيق سلام مستدام في اليمن، ومن ثم سيشكل تصنيفها منظمة إرهابية خارجة على القانون ضرورة ملحّة لتثبيت الاستقرار في اليمن والإقليم.

> تتقاطع أهداف الخصوم والحلفاء في جريمة استهداف مطار عدن، ما يضعها جميعاً في موقع الشبهات

لم يكن إعلان الحكومة اليمنية تحميل جماعة الحوثي، ومن ورائها إيران، المسؤولية المباشرة عن الهجوم الذي استهدف مطار عدن، سوى تماهٍ مع رواية حليفها السعودي الذي لا تستطيع الشرعية تجاوزه، أكثر منه كشفاً عن المتورّطين في الهجوم. ومع أن ذلك لا يثبت استهدافها المعتاد بأرواح اليمنيين، بجعلها مطار عدن مكشوفاً أمام أي هجمة من الخارج أو اختراق أمني من الداخل، كما يؤكد سياقات الهجوم الذي استهدف المطار، على اختلالات اتفاق الرياض، بصيغته السعودية التي ركّزت على تشكيل الحكومة، ورخّلت الشق الأمني والعسكري، وهو ما يعني استمرار المشكلة الأمنية التي تستهدف حياة المواطنين. ومع تحميل السعودية الجريمة المسؤولية عن الهجوم، فإن نتائجه السياسية تصب في صالحها، فمن جهة، قد يؤدّي تسويق توزّط جماعة الحوثي في الهجوم إلى توحيد فرقاء المملكة المتصارعين نحو عدو واحد، وهو الجماعة. ومن جهة ثانية، تكون السعودية قد نجحت في التحايل على أي مطالب محلية بعودة الرئيس اليمني إلى مدينة عدن، بذريعة خطورة الوضع الأمني في المدينة واستحالة حمايته من الاستهداف، وهو بالطبع لن يكون الهجوم ثم بتنسيق بين قوى محلية وإقليمية مع جماعة الحوثي، في حال قيامها بذلك، أي أن هناك شركاء متعدّدين سواء بشكل مباشر أو من خلال تسهيل عملية استهداف المطار، أو حدوث اختراق أمني، بالطبع مع تنسيق محلي وإقليمي، فيما كشف تعاطي حكومة اتفاق الرياض مع الجانب الأمني، بما في ذلك عدم اتخاذها احتياطات تجنيب المدنيين القتل، وكذلك إدارتها التداعيات الإنسانية للهجوم افتقارها الخبرة الإدارية والسياسية في التعامل مع الأزمات. ومع جهة ثانية، يكشف استغلال القوى المنضوية في حكومة اتفاق الرياض استهداف مطار عدن، وتوظيفه سياسياً، حجم الأزمة الداخلية بين القوى المنضوية في الحكومة وتربصّها ببعضها بعض، وربما تكشف لنا الحملات الإعلامية بين نشطاء المجلس الانتقالي الجنوبي ونشطاء حزب التجمع اليمني للإصلاح وتبادل الاتهامات حيال تنفيذ جريمة المطار، توظيفهما الجريمة لتحقيق أجنداتهما السياسية، مقابل تبرئة جماعة الحوثي، عن عمق أزمة الأطراف المحلية في معسكر السلطة الشرعية وسقوطها الأخلاقي.

بوصفها قوة إقليمية متدخلة في اليمن، تستطيع السعودية كشف المتورّطين المباشرين في الهجوم الذي استهدف مطار عدن الدولي، وذلك لامتلاكها أجهزة استخباراتية متطوّرة، وكذلك إمكانية حصولها على صور الأقمار الصناعية، إلا تجاهل السعودية مطالب تشكيل لجنة تحقيق دولية حيال الهجوم على مطار عدن يثير استفهامات كثيرة، ربما تخشى تورّط قوى محلية من حلفائها بالهجوم، سواء بالتنسيق مع الجماعة أو بالاشتراك المباشر، الأمر الذي قد يؤدّي إلى إسقاط اتفاق الرياض والحكومة المنبثقة عنه، وهو ما يعني القضاء على جهودها الدبلوماسية طوال عامين في تطبيع علاقة حلفائها، ولذلك اكتفت بالرواية التقليدية عن تورّط جماعة الحوثي وإيران بالهجوم.

في المقابل، يخضع المطار لسلطة السعودية، العسكرية والأمنية المباشرة، عامين، وبالتالي، يقع تأمينه ضمن مهامها قوة إقليمية متدخلة في اليمن، وفيما يمكن إدراج الأداء السعودي في استهدافها المعتاد بأرواح اليمنيين، بجعلها مطار عدن مكشوفاً أمام أي هجمة من الخارج أو اختراق أمني من الداخل، كما يؤكد سياقات الهجوم الذي استهدف المطار، على اختلالات اتفاق الرياض، بصيغته السعودية التي ركّزت على تشكيل الحكومة، ورخّلت الشق الأمني والعسكري، وهو ما يعني استمرار المشكلة الأمنية التي تستهدف حياة المواطنين. ومع تحميل السعودية الجريمة المسؤولية عن الهجوم، فإن نتائجه السياسية تصب في صالحها، فمن جهة، قد يؤدّي تسويق توزّط جماعة الحوثي في الهجوم إلى توحيد فرقاء المملكة المتصارعين نحو عدو واحد، وهو الجماعة. ومن جهة ثانية، تكون السعودية قد نجحت في التحايل على أي مطالب محلية بعودة الرئيس اليمني إلى مدينة عدن، بذريعة خطورة الوضع الأمني في المدينة واستحالة حمايته من الاستهداف، وهو ما يعني أن يكون الهجوم ثم بتنسيق بين قوى محلية وإقليمية مع جماعة الحوثي، في حال قيامها بذلك، أي أن هناك شركاء متعدّدين سواء بشكل مباشر أو من خلال تسهيل عملية استهداف المطار، أو حدوث اختراق أمني، بالطبع مع تنسيق محلي وإقليمي، فيما كشف تعاطي حكومة اتفاق الرياض مع الجانب الأمني، بما في ذلك عدم اتخاذها احتياطات تجنيب المدنيين القتل، وكذلك إدارتها التداعيات الإنسانية للهجوم افتقارها الخبرة الإدارية والسياسية في التعامل مع الأزمات. ومع جهة ثانية، يكشف استغلال القوى المنضوية في حكومة اتفاق الرياض استهداف مطار عدن، وتوظيفه سياسياً، حجم الأزمة الداخلية بين القوى المنضوية في الحكومة وتربصّها ببعضها بعض، وربما تكشف لنا الحملات الإعلامية بين نشطاء المجلس الانتقالي الجنوبي ونشطاء حزب التجمع اليمني للإصلاح وتبادل الاتهامات حيال تنفيذ جريمة المطار، توظيفهما الجريمة لتحقيق أجنداتهما السياسية، مقابل تبرئة جماعة الحوثي، عن عمق أزمة الأطراف المحلية في معسكر السلطة الشرعية وسقوطها الأخلاقي.

بوصفها قوة إقليمية متدخلة في اليمن، تستطيع السعودية كشف المتورّطين المباشرين في الهجوم الذي استهدف مطار عدن الدولي، وذلك لامتلاكها أجهزة استخباراتية متطوّرة، وكذلك إمكانية حصولها على صور الأقمار الصناعية، إلا تجاهل السعودية مطالب تشكيل لجنة تحقيق دولية حيال الهجوم على مطار عدن يثير استفهامات كثيرة، ربما تخشى تورّط قوى محلية من حلفائها بالهجوم، سواء بالتنسيق مع الجماعة أو بالاشتراك المباشر، الأمر الذي قد يؤدّي إلى إسقاط اتفاق الرياض والحكومة المنبثقة عنه، وهو ما يعني القضاء على جهودها الدبلوماسية طوال عامين في تطبيع علاقة حلفائها، ولذلك اكتفت بالرواية التقليدية عن تورّط جماعة الحوثي وإيران بالهجوم.

في المقابل، يخضع المطار لسلطة السعودية، العسكرية والأمنية المباشرة، عامين، وبالتالي، يقع تأمينه ضمن مهامها قوة إقليمية متدخلة في اليمن، وفيما يمكن إدراج الأداء السعودي في استهدافها المعتاد بأرواح اليمنيين، بجعلها مطار عدن مكشوفاً أمام أي هجمة من الخارج أو اختراق أمني من الداخل، كما يؤكد سياقات الهجوم الذي استهدف المطار، على اختلالات اتفاق الرياض، بصيغته السعودية التي ركّزت على تشكيل الحكومة، ورخّلت الشق الأمني والعسكري، وهو ما يعني استمرار المشكلة الأمنية التي تستهدف حياة المواطنين. ومع تحميل السعودية الجريمة المسؤولية عن الهجوم، فإن نتائجه السياسية تصب في صالحها، فمن جهة، قد يؤدّي تسويق توزّط جماعة الحوثي في الهجوم إلى توحيد فرقاء المملكة المتصارعين نحو عدو واحد، وهو الجماعة. ومن جهة ثانية، تكون السعودية قد نجحت في التحايل على أي مطالب محلية بعودة الرئيس اليمني إلى مدينة عدن، بذريعة خطورة الوضع الأمني في المدينة واستحالة حمايته من الاستهداف، وهو ما يعني أن يكون الهجوم ثم بتنسيق بين قوى محلية وإقليمية مع جماعة الحوثي، في حال قيامها بذلك، أي أن هناك شركاء متعدّدين سواء بشكل مباشر أو من خلال تسهيل عملية استهداف المطار، أو حدوث اختراق أمني، بالطبع مع تنسيق محلي وإقليمي، فيما كشف تعاطي حكومة اتفاق الرياض مع الجانب الأمني، بما في ذلك عدم اتخاذها احتياطات تجنيب المدنيين القتل، وكذلك إدارتها التداعيات الإنسانية للهجوم افتقارها الخبرة الإدارية والسياسية في التعامل مع الأزمات. ومع جهة ثانية، يكشف استغلال القوى المنضوية في حكومة اتفاق الرياض استهداف مطار عدن، وتوظيفه سياسياً،

(كاتبة يمنية)

المصالحة المصرية السعودية التركية في الطريق

ياسر ابو هلالة

أجمعت الصحافة العالمية على أن ما حصل في القمة الخليجية هو انتصار لقطر. حتى المعلق الإماراتي، عبد الخالق عبد الله، وصفها كذلك، مع أن الإمارات ظلت، حتى اللحظات الأخيرة، تحاول بكل ما أوتيت تعطيل المصالحة، وافتعلت قصة الخروق الجوية والبحرية. وكان لافتاً غياب ولي عهد أبوظبي، محمد بن زايد، عن القمة، مع أنه حضر توقيع اتفاق الرياض في 2014، كما أنه التزم الصمت، ولم يعلق في حسابه النشط على التويتر. نعم، يحقّ لقطر، بعد كل الظلم والعدوان الذي تعرّضت له، أن تزهو بالانتصار. كان الصمود حتى اللحظة الأخيرة، رفع الحصار ثم مشاركة الأمير في القمة. ما تسرّب عن اتفاق العلا لخّصته صحيفة «نيويورك تايمز» بالقول «قطر قدّمت القليل. إسقاط الدعاوى القضائية التي رفعت على دول الحصار»، رفع الحصار بسهولة، لأنه لا توجد أسباب حقيقية. كل القصة انتهت بخبر على وكالة الأنباء القطرية برفع الحصار ومشاركة الأمير. تماماً كما بدأت الأزمة بأكاذيب على وكالة الأنباء القطرية بعد قرصنتها. ما حصل لم يكن سهلاً، وبحسب مقولة نيلسون مانديلا الشهيرة «نغفر ولا ننسى». ما كان الحصار ليكون لولا وجود ترامب في البيت الأبيض، وما كان لينتهي لو بقي ترامب، فكل محاولاته السابقة فشلت. وصول الديمقراطيين إلى البيت الأبيض لم يسفر عن المصالحة الخليجية فقط، بل ستتبعها مصالحاتٌ سعودية ومصرية مع تركيا. فالمفارقة أن ترامب كان حليفاً لأردوغان، تماماً كما كان لمحمد بن سلمان وابن زايد ويوتيوب. اليوم يواجه الرئيس التركي، وإنْ بدرجة أقل من عبد الفتاح السيسي ومحمد بن سلمان وابن زايد، مشكلات مع البيت الأبيض، ولا بد من ترتيب العلاقات الإقليمية قبل حل تلك المشكلات.

أقبل أردوغان على الملك سلمان، وقلّده أرفع وسام تركي، كان الصدود من السعودية، وهو وقف مع قطر حليفاً، وقبل ذلك حاول الإصلاح وفشل. المشكلة الحقيقية هي قضية جمال خاشقجي، وحاولت السعودية إثرها إصلاح العلاقات مع تركيا. وبشكل علني، مد ولي العهد السعودي يد المصالحة لأردوغان في خطابه الشهير الذي قال فيه إن أحداً لا يستطيع إحداث «شرخ» بين تركيا والسعودية بوجود الملك سلمان ومحمد بن سلمان ورجب طيب أردوغان. لكن ذلك الشرخ حدث، وتجلى في حملة مقاطعة البضائع التركية، والتحالف مع كل أعداء تركيا من قوات سورية الديمقراطية (قسد) إلى اليونان وخليفة حفتر وغيرهم. هل يمكن أن «ينوّر» أردو

تطبيع رسمي ورفض شعبي

حلمي الأسمر

تسبّب لنا أخبار التطبيع العربي الرسمي المحموم مع كيان العدو الصهيوني وجع رأس، وتثير في النفس همًا وغمًا غير مسبوقين. ولكن في الوقت نفسه ثمّة ما يعدل المزاج، حين نلمس بقوة أن هرولة الرسميين يوازيها رفض شعبي قطعي، وتظهر دراسة أجرتها وزارة الشؤون الإستراتيجية الإسرائيلية بين منتصف أغسطس/ آب ومنتصف سبتمبر/ أيلول، لمضمون المنشورات في وسائل التواصل الاجتماعي في العالم العربي، عن اتفاقيات التطبيع الموقعة أخيرا، خيبة أمل كبيرة للآمال الإسرائيلية في هذا المجال. حسب موقع «تايمز أوف إسرائيل» الذي نشر نتائج الدراسة، فإن موقف 81% من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي العرب كان سلبيا تجاه اتفاقات التطبيع، و8% لديهم آراء «سلبية جدا» وفقط 5% رأوها إيجابية، أي أن 89% من المنشورات العربية كانت سلبية تجاه التطبيع، فيما اعتبرت 45% من التعليقات المنشورة في العالم العربي، اتفاق التطبيع الإسرائيلي العربي بأنه «خيانة»، كما بيّنت الدراسة أن المدافعين عن التطبيع، وهم الأقلية، ركّزوا على مزايا الصفقات الأمنية والاقتصادية مع إسرائيل، وهو موضوع تسوق له آلة الإعلام الرسمية لتسويغ التطبيع، وإلباسه لباس المصلحة «الوطنية»!

وبالتوازي، نشر المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات «المؤشر العربي 2020/2019» في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، ضمن برنامج قياس الرأي العام، نتائج مشابهة للدراسة الإسرائيلية في ما يتعلق بتقبل العرب اعتراف بلدانهم بإسرائيل، حيث بينت نتائجه رفض 88% من المستطلعة آراؤهم أن تعترف بلدانهم بإسرائيل، مقابل 6% من المستجيبين أفادوا بأنهم يقبلون هذا. واشترط نصف هؤلاء إنشاء دولة فلسطينية مستقلة. وتصدّرت الجزائر أعلى نسبة رفض للاعتراف بإسرائيل بنسبة 99%، تلاها لبنان بنسبة 94%، فتونس والأردن بنسبة 93%، وفي الخليج رفض قرابة 90% من المستطلعة آراؤهم في قطر والكويت اعتراف بلدانهم بإسرائيل، كما أن 65% من السعوديين عبروا عن رفضهم ذلك، مقابل 6% وافقوا على ذلك، ورفض 29% منهم الإدلاء برأيهم. رفض 79% من السودانيين الاعتراف بإسرائيل، مقابل 13% وافقوا على هذا.

وعلى صعيد العمل البرلماني والنقابي ومؤسسات المجتمع المدني العربي، هناك جهد كبير يسعى إلى الوقوف بقوة في وجه التطبيع الشعبي، يتبدّى هذا في محاولات سن قوانين تجرّم التطبيع. في الجزائر مثلا، انتزعت النائب في البرلمان، أميرة بنت لسليم، قرارا بذلك، واعتبار التطبيع خيانة، واقترحت فرض عقوبة الحبس «من 3 ثلاث سنوات إلى عشر سنوات بالنسبة للأشخاص الطبيعيين وبالغلق أو سحب الاعتماد بالنسبة للمؤسسات والجمعيات وبغرامة مقدارها 300 ألف دينار جزائري بالنسبة للأفراد ومليون دينار جزائري بالنسبة للمؤسّسات، ويمكن مضاعفة العقوبة في حالة العود بالنسبة للغرامة ورفع عقوبة الحبس إلى 15 سنة حبسا نافذا»، في حق كل من يدعو إلى «التطبيع مع الكيان الصهيوني»، باعتباره «جنحة مساس بوحدة الأمة». ويشمل القانون الجالية الجزائرية في الخارج، بمنعها ترويج التطبيع بحرمانها من حقوقها المدنية، مع تطبيق على كل مخالف قانون العقوبات.

في الأردن ومصر، حيث التطبيع مشرّع قانونيا وفق اتفاقيتي وادي عربة وكامب ديفيد، إلا أنه مجرّم وفق قرارات النقابات المهنية، وكذا الحال في غير بلد عربي، بالقدر الذي يتيح فيه سقف الحريات العامة إمكانية التعبير عن الرأي. ويترافق هذا كله مع حملات فقهية تجرّم التطبيع وتحرمه، وتجعله في منزلةٍ مرفوضة دينيا.

قطار التطبيع الرسمي يتسارع، وشعبيا مرفوضٌ ومجرّم، وعلى الأرض في الفضاء العربي الرسمي بدا أن قضية فلسطين تلفظ أنفاسها الأخيرة. ولكن في الوجه الآخر من الصورة، فلسطين تولد من جديد في الوجدان الشعبي العربي، رفضا للزفّة الرسمية التي تحاول تسويق الوهم. وقضية فلسطين، بهذا المعنى، لم تمت، بل ربما تكون ولدت من جديد، بعد أن تخلّى عنها «رسميا» من كان يخطفها، لقتلها، وسلبها شرفها. فلسطين ولدت بعد حفلات وزفات التطبيع والاستخذاء، والستربتيز السياسي، بعد أن أعلن عربٌ رسميا أنهم، كانوا، بعد نحو قرن من الوهم، مجرّد سماسرة، ووسطاء لبيع

> المرتزقة من نخب الأنظمة من المطبّلين للتطبيع والاستسلام، لم يعد لهم مكانٌ في الوجدان الجمعي العربي

دم شعوبهم وثروات بلادهم للصهيونية العالمية ومن يدعمها، ويرعاها.

فلسطين، بهذا المعنى الجديد، تولد من جديد، وقد عرفت العدو من الصديق، وتخلّصت من سنواتٍ طويلة من الخديعة والكذب والتدليس، فالأبطال القوميون لم يكونوا غير جواسيس، والفرسان الذين كانت الإذاعات تصدح ببطولاتهم لم يكونوا غير شخصياتٍ مستنسخةٍ من كعب بن أبيّ وعبد الله بن سلول، كانوا صهاينة أكثر من الصهاينة، أضاعوا عقودا عاشت الشعوب المسكينة أسيرة إعلامهم المجعجع. واليوم، حصحص الحق، وذاب الثلج، وظهر المرج، بكامل بشاعته، فلتهنأ فلسطين، وأهلها ومحبوها في مشارق الأرض ومغاربها، بعد أن تبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر.

على الرغم من قتامة هذا المشهد المأساوي، وضياع حقب من عمر هذه الأمة، وآلاف مؤلفة من الشهُداء، وهدر دماء زكيةٍ لا تقدّر بثمن، ثمّة ما يبشّر بخير عميم، فلئن خان الرسميون، وفرّطوا، لم تزل الشعوب قابضةً على جمر الحقيقة. وحتى المرتزقة من نخب الأنظمة التي تملأ أفواههم أموال السحت، من المطبّلين المزمّرين للتطبيع والاستسلام، لم يعد لهم مكانٌ في الوجدان الجمعي العربي، فغدوا أضحوكة ممجوجة، لا يصدّقهم أحد. ومن يتصفّح ما يكتبه الناس في منصّات الإعلام الشعبي، يدرك أن النار تشتعل تحت الرماد، والجمر يتّقد انتظارا لريحٍ خفيفة، تظهر حقيقة هذه الأمة التي لم ولن يُغادرها الخير، حتى في أشد حقب التاريخ حلكة.

بقيت كلمة.. المقاومة هي المشعل الوحيد الذي لم يزل ينير العتم. المقاومة لم ولن تكون إرهابا، مهما حاولوا شيطنتها. هي الدليل الأكبر على أن هذه الأمة لم تمت، فهي حيةٌ في قلوب الملايين. والمقاومة هنا ليست فقط الفصائل التي ترفض وضع السلاح والسير في زفّة الاستسلام، بل هي أيضا تلك الروح التي لم تزل تشتعل في قلوب الملايين من محبّي فلسطين بعامة، في أنحاء الأرض، وفي قلوب المرابطين في بيت المقدس وأكنافه بخاصة، الذين يحرسون شرف الأمة وقبلتها الأولى، ويذودون عن شعلة الأمل كي تبقى مضيئة.

(كاتب من الأردن)

دفاعاً عن الحالة الثورية لا عن وحيد حامد

محمد ثابت

جاءت وفاة السيناريست المصري، وحيد حامد، نهاية الأسبوع الماضي، لا لتُحزن أهله ومحبي فنه عليه، أو حتى تعيد إلى ذاكرة مخالفي «بعض» أعماله، السينمائية أو التلفزيونية، التي لم تكن على مستوى المضمون الذي يفضلونه ويحبونه؛ بل جاءت الوفاة لتتجاوز هذا وذاك، بل لا مبالغة في القول إنها فتحت آلام جرح غائر دامٍ في جبهة الحياة السياسية المصرية الحالية، بما يتجاوز بمراحل الإنتاج الدرامي للراحل، ومسيرة حياته وآرائه، إلى ما هو أبعد من ذلك، بخاصة الفرقة والتمادي في الخلاف بين أطياف بنية المجتمع المصري الثوري نفسه؛ فإن ذلك ينفي مزاعم كثيرين أنهم يتناولون وفاة الرجل بما يشبه الحيادية، ويعلقون عليها بما «يليق» بشخصه وفنه وآرائه؛ فإنما نحن في الحقيقة إزاء انقسام وتمزّق في بنية المجتمع الراغب في التغيير نفسها، بصورة تتزايد مع الوقت، وتُجبر كثيرين من المتفائلين والراغبين في رأب الصدع، وتجاوز الحالة السياسية والصراع، بل «المستنقع الراهن»، على ما يشبه «يأسا مرحليا» للأسف، وهم يرون غياب شمس الديمقراطية وآمال طريق ثورة 25 يناير الطويل، والجهاد والكفاح العسير للشرفاء؛ بخاصة مع تكرار ردود الفعل المؤسفة، كلما مات فنان حقيقي مثل حامد.

ليست هذه مقالة في تقييم مضمون أعمال الراحل التي نختلف مع بعضها، ولكن هذا لا يمنع من الاعتراف بموهبة الرجل السخية، وأعمال أخرى له كانت نورًا على درب طلب الحرية والكفاح في سبيلها، ومنها على سبيل المثال أفلام، البريء، الغول، آخر الرجال المحترمين، الإرهاب والكباب، طيور الظلام. وبدلًا من احترام وفاة الرجل والتسامي فوق «شخصنة» مناطق خلاف معه، متسعة وكثيرة، بخاصة مواقفه من تولي الرئيس الراحل محمد مرسي وجماعة الإخوان المسلمين وبعض تصريحاته ومواقفه؛ يتفرغ كثيرون «منتسبون» للتيار المفترض أنه إسلامي، لترجمة الخلاف إلى ألفاظ بالغة القسوة، في وصف «مناطق» الخلاف مع الراحل، و«تبشيره» بما يرونه مصيرًا مستحقًا من «سقر» (والعياذ بالله تعالى) وبئس المصير. وكأن القائلين بهذا يقفون على باب الجنان، ويملكون مفاتح جهنم، ولهم أن يصدّوا الرجل عن النعيم ويدخلوه الجحيم. ومن هؤلاء مثقفون وثوريون، الأصل فيهم أنهم يقفون على حدود الله ونواهيه من عدم التعرّض لميتٍ صار بين يديه تعالى، وهو وحده الأعلم به وبحاله، فضلًا عن أنه الأعدل منهم ومن كلماتهم والأرأف بالجميع.

حالة «التردّي» في الحكم على كل متوفًى أخذ موقفًا من تيار بعينه شارك في الثورة المصرية، أو حتى من الثورة كلها، مؤشر خطير تصدق فيه مقولة ابن خلدون «إن الشعوب التي يحكمها طغاة تسوء أخلاقها»، فكلما رحل كاتب أو فنان أو مخالف تجدّدت المأساة، ومن عجبٍ أن كثيرين يستخدمون مفرداتٍ وكلمات دينية يحسبون أنهم يُنزلونها مقامها ومكانها الصحيحين، مع علم أكثرهم وتغاضيهم عن نهي صريح واضح في أحاديث صحيحة للرسول، صلى الله عليه وسلم، من التعرّض لميتٍ سلم أمره لله تعالى، ولن ينفعه أو يضرّه حكم بشر على شخصه، ولو كان من الذين يعتقدون قربهم من الخالق.

السؤال الثوري المجهد المضني من بعد: هل تنفع هذه الأقوال والأفعال المسيرة الثورية المصرية المصيرية، أم تزيد تفتيت المجتمع وتعطي صورة بالغة القتامة عن قطاع غير قليل من الإسلاميين، وتضطرّ غيرهم إلى الرد القاسي عليهم، بما يوحي، بل يكرّس، للمفهوم الذي يريد النظام الحاكم الحالي الوصول إليه أن المجتمع كله غير مهيأ للديمقراطية، وبالتالي الحرية، فتصبح

> ثوريون مفترضون منشغلون بالعداوات وإشعالها وفرضها على الصف، ليأسى على حالهم الصديق

قضاياهما مؤجلة، ويبقى الوضع على ما هو عليه، مع استمرار معاناة مئات الألوف على الأقل بين سجين ومصاب ومطارد، وأهالٍ لهم يقاسون أوضاعًا معيشية بالغة الشدّة؟! فيما ثوريون مفترضون منشغلون بمثل هذه العداوات وإشعالها وفرضها على الصف، ليأسى على حالهم الصديق، ويطرب لأفعالهم الأعداء. ويزيد من اشتعال هذه الحالات أن مسيرة تعثر الثورة في مصر طويلة، ما يعني وفاة مزيد من معارضيها أو المختلفين ولو مرحليًا معها. وفي الوقت نفسه، نشر في مواقع التواصل الاجتماعي كثيرٌ مما في دواخل مزيد من «المنتسبين» لتيارات ثورية، فيما كثير منهم لا يحسن التفكير، ولا إدراك حقيقة موقفه من قضايا الدنيا والدين، وخصوصا الثورة؛ وهؤلاء يُفسدون أكثر مما يصلحون، وموقفهم من الراحل وحيد حامد، ومن آخرين سبقوه إلى طريق كل الناس سالكوه، ولا يظلم فيه الخالق أحدًا، ولا يؤخذ بحكم أحد في الآخر؛ لعل هذا الموقف دليل على خلل وقصور شديدين في المسيرة والواقع. وحتى إن صح أن الراحل أخطأ في موقف أو إنتاج أو إبداع، فإن من المفترض أن يترجم هؤلاء، خصوصا المنتسبين للإسلام، حسن معانيه، إلى أفعالٍ تستنكر أعمال الراحلين وتدحضها، من دون التعرّض لأشخاصهم، والحكم عليهم بما يوحي بالتشفّي فيهم، واستخلاص حق النفس منهم مما لم يستطيعوا استنفاذه في الدنيا بالقوة، ولم يكن لهم أن ينالوه في حياة كل راحل «أوجعهم» في حياته. وبدلًا من العناية بكوادر مبدعة من داخلهم، تستطيع التعبير عن أفكارهم ينقضون أجلّ مبادئهم، ويخلخلون الصف الثوري. وحينما تنعدم مثل هذه «السلوكيات»، ننتظر حينها صحوة وإفاقة للحالة الثورية المصرية!

(كاتب مصري)

تبدّل حال جمهور النظام السوري

راتب شعبو

يصل نظام الأسد اليوم إلى مستوىً غير مسبوق من الضعف الاقتصادي، بعد عشر سنوات من دفاعه المستميت عن نفسه، وتحويله كل مقدّرات البلد المتاحة إلى مجهود حربي لمواجهة مئات الفصائل العسكرية التي سعت إلى إسقاطه بالقوة العسكرية، بعد أن أغلقت في وجه السوريين المنتفضين والمصرّين على تغيير النظام، سبل التغيير الأخرى. اليوم يدفع السوريون الفاتورة جوعاً وبرداً، بعد أن دفعوها دماً، ولا يزالون.

سيطرة السلاح على المشهد السوري طوال ما يقارب العقد من الصراع الداخلي، قادت، بطبيعة الحال، إلى تهميش الفئة غير القتالية في المجتمع، وهؤلاء هم، عادة وفي العموم، الناس الأعلى ثقافةً واحتراماً لحقوق الآخرين، والأقل عدوانية. حين صارت الكلمة العليا للسلاح بين طرفي الصراع، صار للسلاح أيضاً الكلمة العليا داخل جمهور كل طرف، وصارت السيطرة الفعلية للفئة الأقل ثقافة والأكثر عدوانيةً وصداميةً واستعداداً لأكل حقوق الغير، ولنبذ «الآخر» الذي خرج، في الواقع، من معناه السياسي المدني، ليدخل في معنى طائفي أهلي. صار حضور البعد الطائفي ضرورياً لتغذية العداء المتبادل على الجبهتين، بعد أن بهت المعنى السياسي وتراجع، ولم يعد قادراً على شحن قلوب المتقاتلين بالعداء.

في مرحلة مبكرة من الصراع المسلح، حاز المدافعون عن النظام على قيمةٍ معنويةٍ في نظر جمهور النظام، الجمهور الذي صوّر له، أو تصوّر، أن على الضفة الأخرى وحوشاً إسلامية غايتها الانتقام الطائفي، وإعادة سورية إلى عصر غابر تحت يافطات كاذبة، تقول بالحرية والديمقراطية وما إلى ذلك. في هذه المرحلة، اختفت كلمة «الشبّيحة» من أفواه جمهور النظام، وتحوّل الشبّيح إلى مقاتلٍ يحمي ويواجه ويدرأ عن أهله، فيما ازدهرت الكلمة على ألسنة الجمهور المضادّ للنظام. جاء وقتٌ غيّر فيه الشبيح، وهو بالتعريف المعتدي على حقوق الناس، وجهة سلاحه، فتحوّل إلى مقاتل ضد آخرين يريدون تغيير النظام السياسي الذي كان يحتضن الشبيحة. هكذا تحولت دلالة الكلمة من الإشارة إلى فئةٍ تعتدي على الضعفاء من الناس، وقت السلم، لتحصيل مكاسب اقتصادية أساساً، إلى الإشارة إلى فئةٍ غير رسميةٍ تحمل السلاح للدفاع عن استمرار الوضع السياسي الذي يعتاشون من فساده. تحوّل التشبيح، إذن، من نشاط نهب اقتصادي في أساسه إلى نشاط قمع أمني.

بكلام آخر، تحول الشبّيح، في منظور مؤيدي النظام، من معتدٍ إلى حام. هذا الطور الأمني في التشبيح تطلّب، على عكس الطور الاقتصادي منه، أعداداً كبيرة من الشبّيحة للقيام بمهمة مواجهة أعداد كبيرة من المحتجين ثم المسلحين. على هذا، فقد تضخّم جسد التشبيح بوافدين جدد مقتنعين، في الغالب، بوطنية ما يقومون به، على خلاف الشبّيحة المخضرمين الذين يدخلون الصراع على أنه صراع مصلحة. وبالتوازي مع هذا التحول في النظر إلى الشبّيح، لم يعد مؤيدو النظام، في إدراكهم لأنفسهم، مواطنين بل صاروا محميين، أي بشراً بلا حقوق، ليس فقط واقعياً (هكذا كان الحال دائماً بالنسبة لكل السوريين في ظل الاستبداد)، بل في شعورهم الداخلي تجاه النظام. الشعور الذي ترجم إلى رضىً باستباحة حقوقهم، مقتنعين أن هذه «ضريبة وطنية»، وإلى تقديس البوط العسكري الذي كان يسحق حقوقهم، بالتوازي مع سحقه «الطرف الآخر»، وهذا كله تحت قناعة، حقيقية أو مصطنعة، بأنهم يقدّسون «الجيش الوطني»، ويضحون لحماية «الدولة». العقد الضمني الجديد بين النظام وجمهوره قام على مبادلة الحماية بالحقوق، والطريف أن مهمة الحماية وقعت على عاتق المحميين أنفسهم، فقد كانوا يحمون النظام، معتقدين أن النظام هو من يحميهم.

النتيجة أن الصراع المديد أدّى إلى تراجع حاد في مستوى المعيشة، نتيجة استنزاف موارد البلد، فضلاً عن الحصار الاقتصادي الذي فرضته أميركا وأوروبا على النظام، بعد أن تجاوز، في بطشه، كل حد يمكن التغاضي عنه، فأصبح لا بد للحكومات الغربية أن تتخذ إجراءاتٍ مضادّة له، ولو من باب إرضاء الرأي العام لديها. كما أدّى الصراع إلى سيطرة الفئة الأسوأ في المجتمع وسيطرة مبدأ القوة، أو مبدأ الحرية الطبيعية، بحسب مصطلحات روسو، أي الحرية التي لا حدود لها سوى قوة الفرد، على حساب الحرية المدنية التي تكون محدودة بالقانون والإرادة العامة.

> اليوم، بعد أن تبيّن لجمهور النظام أن الأيام المقبلة تتطلب منه مزيداً من الجوع والدم، لم يتبق أمامه من خيار

ظن كثيرون أن دفاع النظام عن نفسه وعن سيطرته هو حماية للدولة وللبلاد، وأخلصوا لقناعتهم، ودفعوا ضريبة إخلاصهم دماً وجوعاً وبرداً وذلاً. ولكن الأنكى من ذلك أنهم انساقوا وراء قناعتهم هذه، وصولاً إلى معاداة قطاع واسع من الشعب الذي أراد التغيير. اليوم، بعد أن تبيّن لجمهور النظام أن جوعه ودمه كان في غير محله، وأن الأيام المقبلة تتطلب منه مزيداً من الجوع والدم، لم يتبق أمامه من خيار. حادثة إقدام «شبّيح» على قتل ضابط في الجيش جهاراً نهاراً (أغسطس/ آب 2015)، بسبب خلاف مروري تافه، من دون رد فعل شعبي مهم، ومن دون أن تجرؤ «الدولة» على تطبيق القانون على الجاني، هي تكثيف لمعنى الدولة الأسدية، حيث اليد العليا للشبّيحة، لا لمؤسسة الجيش، على الرغم من كل العبث الأسدي بهذه المؤسسة واستتباعها للسلطة.

قبل الثورة السورية، كان الشعب السوري بمجمله يرضخ للاستبداد. بعد الثورة، خرج قسم من الشعب السوري على الاستبداد. أما القسم الذي ساند النظام فقد تحوّل من الخضوع للاستبداد إلى القبول به مقابل «الحماية». الحادثة المذكورة تدشّن بدء مرحلة تبدّد وهم هذا الجمهور، وعودته عن القبول بالاستبداد إلى الخضوع له مجدّداً، غير أن هذا الخضوع أكثر عجزاً اليوم مما كانه قبل 2011، لأنه خضوعٌ بلا أمل.

(كاتب سوري في باريس)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads